

العملات المشفرة وتحولات النظام المالي في مناطق النزاع المسلح: دراسة حالة فلسطين، أوكرانيا، وروسيا**Cryptocurrencies and transformations of the financial system in armed conflict zone: a case study of Palestine, Ukraine, and Russia**

محفوظ بصيري*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، البويرة 10000 (الجزائر)، m.bessiri@univ-bouira.dz

فريدة سليمان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، البويرة 10000 (الجزائر)، f.slimani@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام : 2025/10/25 ؛ تاريخ المراجعة : 2025/11/26 ؛ تاريخ القبول : 2025/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن إمكانية اعتماد العملات المشفرة كبديل للنظام المالي التقليدي في البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة، من خلال تحليل تطور مؤشر تبني العملات المشفرة في كل من فلسطين، أوكرانيا وروسيا خلال الفترة 2021-2024. تظهر النتائج محاولة اعتماد الدول الثلاثة -بدرجة متفاوتة- على العملات المشفرة لضمان تجاوز تداعيات الحرب؛ فقد اعتمدها كل من أوكرانيا وفلسطين لجمع التبرعات، وتوسّع استعمالها في الأسواق المالية الروسية كمحاولة للتحايل على العقوبات الاقتصادية والمالية المفروضة عليها. لكن الضرر الكبير الذي لحق بالبنية التحتية ومحدودية الاتصال بالإنترنت في فلسطين منذ سنة 2023؛ أدى إلى الحد من استخدامها بشكل واسع.

الكلمات المفتاح : عملات مشفرة؛ تمويل لا مركزي؛ نزاعات مسلحة؛ بلوكشين.

تصنيف JEL : G23 ؛ O33 ؛ H56

Abstract:

This study aims to investigate the possibility of adopting cryptocurrencies as an alternative to the traditional financial system in conflict-affected countries, by analysing the evolution of the cryptocurrency adoption index in palestine, ukraine, and russia during the period 2021-2024.

The results indicate an attempt by the three countries to adopt cryptocurrencies to varying degrees, in order to ensure overcoming the repercussions of the war, both ukraine and palestine have adopted it for fundraising purposes, and its use expanded in the russian financial markets as an attempt to circumvent the economic and financial sanctions imposed on it. However, the significant damage to infrastructure and the limited internet connectivity in palestine, since 2023 have largely restricted its use.

Keywords: Cryptocurrencies ; decentralized finance; armed-conflict ; blockchain.

Jel Classification Codes : G23 ؛ O33 ؛ H56

* المؤلف المرسل.

I - تمهيد :

أدى ظهور عملة البيتكوين سنة 2009 إلى حدوث ثورة في مجال العملات الرقمية لتظهر بعدها العديد من العملات المشفرة مما ساهم في تطوير نظام مالي لامركزي يزاحم النظام المالي التقليدي ويهدد مكانته ودوره في تحقيق الاستقرار المالي العالمي. تتميز العملات المشفرة بمجموعة من المزايا التي تستمدتها من تقنية البلوكشين التي تعتبر الأساس التقني الذي تقوم عليه، منها اللامركزية، الطابع العالمي، الشفافية والأمان. تبعاً لذلك تظهر الحاجة لاستعمالها في فترات التوتر السياسي والنزاعات المسلحة، التي تؤثر بشكل مباشر وفوري على عمل المؤسسات المالية التقليدية مثل ما حدث في روسيا بعد فرض عقوبات اقتصادية ومالية عليها.

الإشكالية: من خلال ما سبق تتجلى الإشكالية التالية:

هل يتم الاعتماد على العملات المشفرة كبديل للنظام المالي التقليدي في ظل النزاعات المسلحة؟

الفرضية: من أجل الإجابة على الإشكالية نقوم بصياغة الفرضية التالية:

- تسمح ميزات العملات المشفرة باعتمادها كبديل للنظام المالي التقليدي في مناطق النزاعات المسلحة.

الدراسات السابقة:

- دراسة (Jiayong wu, 2023) حاولت هذه الدراسة إبراز العلاقة بين عائدات النفط والعملات المشفرة في ظل النزاع الروسي الأوكراني والعقوبات المفروضة على روسيا، خلصت الدراسة إلى أن الصراعات والعقوبات يمكن أن تسبب صدمات تؤثر بشكل موجب على سوق العملات المشفرة على المدى القصير، ولكن لا يوجد دليل كاف يشير إلى هذا التأثير على المدى الطويل.
- دراسة (Tiwari Milind et al., 2024) : هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن تأثير الابتكارات التكنولوجية للعملات المشفرة ودورها في انتشار الجرائم المالية في ظل الصراعات الجيوسياسية، وقد أظهرت النتائج أن العملات المشفرة تستخدم لأغراض مشروعة وأخرى غير مشروعة بما في ذلك تمويل الإرهاب، غسيل الأموال، تجاوز العقوبات الدولية.
- دراسة (Abdullah Alokaily and Sohaibb Al zoubi, 2024): تظهر هذه الدراسة جدوى استخدام تقنية البلوكشين وتطبيقاتها في عمل منظمات المجتمع المدني في مناطق النزاع مع التركيز على الحالة السورية، وتشير النتائج إلى أنه بالرغم من أن الظروف الحالية لا تدعم التطبيق الفوري لتقنية البلوكشين، إلا أن هناك استعداداً وحاجة ملحة لاعتمادها في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها منظمات المجتمع المدني السورية.
- دراسة (Christos Alexakis et al., 2024) : تبحث هذه الدراسة في نشاط تداول العملات المشفرة خلال الأزمات الجيوسياسية، حيث تم جمع عينة تتكون من 93 حدث مرتبط باحتمال فرض قيود على تداول العملات الرسمية، وتم التركيز على خمس عملات مشفرة (البيتكوين، الإيثريوم، الريبل، الداش، التير)، وتشير النتائج إلى أن نشاط التداول يزداد في أوقات النزاعات الجيوسياسية، وتفسيره مرتبط بحماية المدخرات في ظل تدهور قيمة العملة المحلية، تسهيل عمليات الدفع عند تعطل النظام المالي المحلي أو تجنب العقوبات الاقتصادية.

. منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتمامه مع طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها، وذلك من خلال سرد مختلف المفاهيم المتعلقة بالعملات المشفرة ثم تحليل أثرها وتطور استعمالها أثناء الصراعات المسلحة من خلال تحليل تطور مؤشر تبني العملات المشفرة.

I - الإطار العام للعمليات المشفرة :

1.I- تعريف ونشأة العملات المشفرة:

تعرف العملات المشفرة بأنها شكل من أشكال النقود الإلكترونية التي تعتمد على خوارزميات التشفير للعمل خارج نطاق أي سلطة مركزية خاضعة للبنوك المركزية (difuza, 2024,p201) ويمكن تعريفها بأنها رمز (token) غالباً ما يكون نادراً، يتم تداوله وتأمينه باستخدام التشفير. ميزة الندرة هي ما يجعل هذه الرموز قابلة لاكتساب قيمة، فعلى عكس الملفات الرقمية التي يمكن نسخها بسهولة؛ لا يمكن تكرارها أو تزوير العملات المشفرة (Harvey, 2021,p14).

نستنتج من خلال ما سبق أن العملات المشفرة عملات رقمية لا مركزية أي أنها لا تصدر عن جهة رسمية مثل البنك المركزي؛ وتستمد قيمتها من كونها نادرة ومشفرة دون أن ترتبط بأي أصول مادية مثل الذهب أو عملات قانونية مثل الدولار، يتم تخزينها وتداولها إلكترونياً وتستعمل من طرف الأشخاص العاديين مباشرة دون الحاجة لوسيط.

لا تعتبر فكرة العملات الرقمية المشفرة فكرة حديثة حيث ظهرت أول مرة سنة 1982 في محاولة لإنشاء عملة رقمية لا يمكن تتبعها؛ من طرف "ديفيد تشوم" وهو عالم أمريكي رائد في مجال الخصوصية والتشفير. تلتها عدة محاولات لاحقة منها تطوير نظام e-cash سنة 1988 وهو نظام دفع إلكتروني يسمح بإرسال الأموال عبر الإنترنت، الحفاظ على خصوصية المستخدمين مع منع التزوير والدفع المزدوج. لكن جميع المحاولات السابقة لم تستطع التحرر من المركزية إذ كلها تعتمد على وسيط موثوق مثل البنك. إلى غاية 2008 عندما نشر "ساتوشي ناكاموتو" وهو اسم مستعار لشخص (أو مجموعة من الأشخاص المجهولين) ورقة بحثية بعنوان "a : betcoin peer to peer electronic cash system" لتظهر لأول مرة عملة البيتكوين كعملة رقمية مشفرة جديدة غير مركزية تماماً. فكرة البيتكوين هي إنشاء نظام دفع إلكتروني نظير إلى نظير (P2P) يسمح بإجراء المعاملات بين الأشخاص مباشرة دون الحاجة لوسيط لتحويل الأموال. وقد نجح البيتكوين في حل مشكلة الإنفاق المزدوج و مشكلة الجرانالات البنظيين (Bashir, 2018,p233) التي تعني الوصول لإنفاق مشترك بين مجموعة من الأطراف المجهولين في بيئة غير موثوقة. ظهرت بعد البيتكوين العديد من العملات الرقمية المشفرة مثل ايثريوم وسولانا لكنها بقيت العملة الأشهر والأعلى قيمة.

2.I- تقنية البلوكشين والتعدين:

تعرف تقنية البلوكشين بأنها بروتوكول برمجي يسمح لعدة أطراف بالتفاعل وفق بيانات وافترضات مشتركة دون الحاجة للثقة المتبادلة بين هذه الأطراف؛ يتم تحديث هذه البيانات وتخزينها في وحدات تسمى كتل (block) ويتم ربطها ببعضها البعض بشكل مشفر لتشكل سلسلة يمكن تتبع تاريخها بالكامل، ومن هنا جاء اسم البلوكشين أي سلسلة الكتل (Harvey, 2021,p13). وتعريف من منظور الأعمال بأنها منصة تتيح للأقران تبادل القيمة أو النقود الإلكترونية من خلال المعاملات دون الحاجة لوسيط مركزي موثوق؛ مثل البنك عند تحويل الأموال أو غرفة المقاصة المركزية في التداول المالي (Bashir, 2018,p49). إزالة الوسيط تسمح للبلوكشين بأن تكون آلية توافق غير مركزية لا تخضع لأي سلطة الأمر الذي يساهم في توفير التكاليف، تسريع المعاملات وبناء الثقة.

رغم تنوع مجالات استخدام تقنية البلوكشين لتشمل مجالات عديدة مثل سلاسل التوريد والخدمات الحكومية والرعاية الصحية؛ إلا أنها تعتبر الأرضية الأساسية التي انطلقت منها عملية إنشاء العملات المشفرة من خلال عملية التعدين التي تعتبر أحد أعمدتها الرئيسية، وذلك منذ سنة 2008 عندما قام "ناكاموتو" بتطوير نظام بلوكشين البيتكوين.

ويقصد بالتعدين في نظام إثبات العمل (pow) المعمول به لسك وحدات جديدة من البيتكوين وغيرها من العملات المشفرة؛ قيام مجموعة من الأشخاص (المعدنون) بحل لغز تشفير صعب للتمكن من إضافة كتلة إلى سلسلة الكتل بلوكشين مما يؤدي لنمو السلسلة باستمرار وخلق عملات مشفرة جديدة، بعد نجاح العملية يتحصل المعدن الذي نجح في حل اللغز على مكافأة في شكل عملات جديدة بالإضافة إلى رسوم الموارد التي أنفقها في العملية.

تساهم عملية التعدين -بالإضافة إلى إصدار عملات رقمية جديدة - في تأمين النظام ضد عمليات الاحتيال وهجمات الإنفاق المزدوج (mauro, 2018,p3419-3420).

I.3- العملات الرئيسية المشفرة:

توجد العديد من العملات المشفرة بعضها يستعمل كعملة للتداول فقط مثل البيتكوين والبعض الآخر يتعداه ليصبح منصة لعقود ذكية مثل الإيثريوم، لذلك سنكتفي بتعريف كل من البيتكوين والإيثريوم للتعبير عن النوعين.

-البيتكوين: هو رمز رقمي يمكن تبادله إلكترونياً، ليس له وجود مادي، ويتم إنشاؤه وتبادله عبر شبكة من الحواسيب باستخدام صيغ رياضية، وليس عبر سلطة مركزية (bank, 2025). علماً أن كلمة (Bitcoin) بحرف B كبير تستخدم للإشارة إلى بروتوكول البيتكوين في حين تستخدم كلمة (bitcoin) بحرف b صغير للإشارة إلى العملة نفسها (Bashir, 2018,p235). تستمد عملة البيتكوين قيمتها من خلال ندرتها وخلوها من التضخم (nakamoto,p04)، إذ أن عدد العملات التي يمكن خلقها محدد مسبقاً ومكافأة التعدين تنخفض مع مرور الوقت. تتميز أسعار البيتكوين (على غرار الكثير من العملات المشفرة) بعدم الاستقرار فهي شديدة التأثر بمختلف الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية، الأزمات الجيوسياسية، القوانين والتنظيمات الجديدة لما لها من دور في خلق حالة من عدم اليقين، فضلاً عن طابعها المضاربي.

-الإيثريوم: هو عبارة عن منصة برمجية عالمية لا مركزية تعتمد على تقنية البلوكشين (investopedia, 2025)، وتعمل هذه المنصة على تطوير البرمجيات باستخدام العملة المشفرة الإيثر (ETH)، وتعد موطناً لآلاف العملات المشفرة والتطبيقات في مجال التمويل اللامركزي (DeFi)، والرموز غير القابلة للاستبدال (NFTS)، والألعاب ووسائل التواصل الاجتماعي اللامركزية والعملات المستقرة (ethereum, 2025)، ويحتوي حساب إيثريوم على أربعة عناصر أساسية (buterin, 2014,p13):

- nonce: عداد يستخدم لضمان معالجة كل معاملة مرة واحدة فقط.
- ether balance: رصيد الحساب الحالي من الإيثر.
- contract code: في حال كان الحساب عقداً ذكياً.
- storage: مساحة التخزين الخاصة بالحساب تكون فارغة افتراضياً.

I.4- التمويل اللامركزي (DeFi):

بعد إنشاء البيتكوين ظهرت العديد من التطورات في مجال العملات المشفرة على رأسها ظهور منصات التداول التي سهلت التفاعل مع البيتكوين واعتماد نظام مالي جديد يعرف باسم التمويل اللامركزي. وهو نظام مالي مبني على تقنيات البلوكشين يتيح للأفراد إجراء العمليات المالية التي يقدمها النظام المالي التقليدي مثل الاقراض، التداول والتأمين دون الحاجة إلى وسطاء تقليديين مثل البنوك أو الشركات المالية، يتم تشغيل هذه الخدمات عبر عقود ذكية تعمل بشكل تلقائي على منصات مثل الإيثريوم وسولانا (Matteo., 2025, p8).

يساهم التمويل اللامركزي في معالجة المشاكل الرئيسية التي يعاني منها النظام المالي التقليدي المتمثلة في عدم الكفاءة، الوصول المحدود، انعدام الشفافية، السيطرة المركزية وانعدام التوافقية على النحو التالي (Harvey, 2021,p34-38):

-عدم الكفاءة: يعاني النظام المالي المركزي من العديد من أوجه القصور مثل طول المدة التي تستغرقها عمليات تسوية الصفقات في سوق الأسهم، بطئ وارتفاع تكلفة تحويل الأموال، الرسوم المباشرة وغير المباشرة للوسطاء الماليين وغيرها. يمكن للتمويل اللامركزي معالجة هذه المشاكل من خلال تطبيقات ومنصات لامركزية مصممة لأداء وظائف مالية محددة مثل تنفيذ خيار بيع أو تحويل الأموال. متاحة للاستخدام من طرف الأشخاص طالبي الخدمة مباشرة مع تكاليف تنظيمية شبه معدومة.

-الوصول المحدود: يوجد حوالي مليار شخص حول العالم لا يملكون حسابات بنكية وعليه لا يمكنهم الحصول على قروض أو المشاركة في التجارة الإلكترونية، وحتى امتلاك حساب مصرفي لا يضمن الوصول إلى الخدمات المالية فقد يرفض أي بنك تقديم قروض لمؤسسة ناشئة

ويقترح بدلا من ذلك الاعتماد على بطاقات الائتمان ذات معدلات الفائدة المرتفعة. أما النظام اللامركزي فيمنح مجموعات كبيرة كانت مهمشة ماليا وصولا مباشرا إلى الخدمات المالية؛ ففتاح لأي مستخدم مهما كانت وضعيته الاقتصادية أو موقعه الجغرافي الوصول الكامل للمنتجات المالية بأكملها بما فيها المنتجات الأكثر تنافسية والأفضل من حيث الشروط.

-إنعدام الشفافية: تساهم العقود الذكية والتميز في النظام اللامركزي في تحسين الشفافية والتقليل بشكل كبير من التهديدات القانونية، فالطبيعة مفتوحة المصدر للمنصات اللامركزية تسمح لجميع الاطراف معرفة الملاءة المالية للأطراف الأخرى وكيف سيتم استخدام الأموال؛ كما تمكنهم من قراءة جميع العقود بأنفسهم لتحديد ما إذا كانت الشروط مقبولة.

-التحكم المركزي: العيب الرابع في النظام المالي التقليدي هو التحكم المركزي القوي الذي تمارسه الحكومات والمؤسسات الكبرى والتي تحتكر فعليا إمكانية التحكم في عرض النقود، التضخم وفرص الاستثمار. يساهم النظام اللامركزي عن طريق تطبيقاته في التقليل من هذا التحكم؛ إذ يمكن أن يتحكم المجتمع من أصحاب المصلحة أو حتى خوارزميات محددة مسبقا في معايير مثل التضخم الخاص بالتطبيق. وحتى إذا منحت بعض الامتيازات لشخص ما؛ فإن جميع المستخدمين يكونون على علم بهذه الامتيازات ويمكن لأي شخص إنشاء نسخة أخرى أقل مركزية بسهولة عن طريق التفرع.

-إنعدام التوافقية: في النظام المركزي يتعامل الأفراد والشركات مع مؤسسات مالية ضمن بيئة مغلقة تفتقر إلى الترابط؛ فالنظام الحالي يعتمد على العزلة ويصمم بطريقة تجعل تكلفة التغيير مرتفعة. أما النظام اللامركزي فيتميز بسهولة التركيب والتكامل بين منتجاته، إذ يسمح بتحويل الأصول التقليدية وغير السائلة إلى رموز رقمية قابلة للتداول، مما يسمح باستخدامها كضمانات أو للاستثمار في أدوات مالية معقدة. كما يتيح إمكانية مشاركة السيولة بين مختلف المنصات والتطبيقات داخل نفس الشبكة؛ ما يمنح المستخدمين تجربة تداول أكثر كفاءة ومرونة.

I.4- مميزات العملات المشفرة:

تمتع العملات المشفرة بعدد من المزايا التي تستمدها من تقنية البلوكشين بإعتبارها الأساس التقني الذي تقوم عليه ومنها (صقر، 2024، ص1426-1428):

- اللامركزية: العملات الافتراضية لا تحكمها سلطة مركزية وليس لها مقابل من الذهب أو أحد العملات الأجنبية، فهي نظام دفع مبني على فكرة اللامركزية ولا تتحكم في طرحها مؤسسة بذاتها في السوق الإلكتروني، وإنما يتحكم في إصدارها ثلاثة فاعلين رئيسيين هم رجال التعدين الذين يستخدمون خوادم حاسوبية ضخمة لحل خوارزميات كتل العملة الافتراضية، الأفراد والشركات الراغبين في الاستثمار في العملات الرقمية والتجار الذين يقدمون السلع والخدمات عبر الانترنت مقابل الدفع بالعملات الافتراضية.

-السرعة في التحويل: يتم تحويل المبالغ الحالية إلى أي مكان حول العالم في أسرع وقت ممكن بغض النظر عن المكان الموجود فيه المرسل والمرسل إليه.

- قلة التكاليف: تعتبر رسوم التحويل باستخدام العملات الافتراضية منخفضة أو منعدمة تماما على عكس التحويلات التقليدية الموجودة في البنوك.

- الندرة: يتم تصميم النظام لإصدار أعداد محدودة من العملات الافتراضية حتى تاريخ لاحق، وهذا للمحافظة على قيمتها وقوتها الشرائية.

-العالمية: تتميز العملات الافتراضية بكونها عملات عالمية حيث يتم الدخول إليها باستخدام اسم المسجل ورقمه السري بغض النظر عن موقعه الجغرافي.

-الخصوصية والسرية: إذ لا يجب الإفصاح عن هوية الأشخاص المتعاملين بها.

-التتبع: تتيح هذه الآلية إمكانية تسجيل البيانات المتعلقة بالمعاملة كوقتها وقيمتها، تخزين المعلومات الأخرى كالعقود والصور والسجلات المتعلقة بالخدمة، والمعلومات المتعلقة بالمستهلك كالبريد الإلكتروني وغيرها، فهي تساعد في وقت لاحق على حل النزاعات المتعلقة بحقوق الملكية.

- الشفافية والأمان: تتم العمليات المستخدمة بالعملات المشفرة بدرجة شفافية كبيرة وبعلم جميع المتواجدين على شبكة الإنترنت، كما أن كل معاملة مسجلة تعتمد على تقنية التشفير حيث يتم حفظها في كتلة وتوزيعها على ملايين الحواسيب حول العالم مما يجعل عملية اختراقها مستحيلة.

II - أثر تبني العملات المشفرة على النظام المالي التقليدي:

يستعمل مؤشر تبني العملات المشفرة لقياس مدى الاستخدام الفعلي لهذه العملات في مختلف الدول (151 دولة لعدم توفر بيانات الدول الاخرى) مع مراعاة ظروفها الاقتصادية حيث يتم تكييف النتائج وفق تكافؤ القدرة الشرائية للفرد، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وعدد مستخدمي الانترنت. تنشره سنويا شركة chainalysis وتقوم بتطويره باستمرار لضمان دقته ومواكبته لتطورات السوق. بعد دمج التمويل اللامركزي وحذف مؤشر (p2p) سنة 2024؛ أصبح هذا المؤشر يقاس وفق أربعة معايير فرعية تعكس مدى استخدام العملات المشفرة من طرف الدولة والأفراد غير المحترفين (المعاملات التي تقل عن 10000 دولار أمريكي) عبر القنوات المركزية التي تديرها جهات وسيطة والقنوات اللامركزية.

نلاحظ أن الدول النامية أكثر استعمالا للعملات المشفرة مقارنة بالدول المتقدمة؛ فحسب (chainalysis, 2024,p126) تحتل الهند المرتبة الأولى حسب مؤشر تبني العملات المشفرة تليها نيجيريا وأندونيسيا في المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي؛ أما فيتنام فتحلت المرتبة الخامسة بعد الولايات المتحدة الأمريكية. حيث يميل الأشخاص في المناطق التي تعاني من ارتفاع مستمر في معدل التضخم وضعف الثقة في العملة المحلية إلى الاحتفاظ والتعامل بعملة أكثر استقرارا. لكن الاستعمال الواسع للعملات المشفرة قد ينتج عنه خطر إحلالها محل العملة المحلية في التعاملات الحقيقية والمالية أو ما يعرف بمصطلح "التمركز حول العملات المشفرة" (Matteo, 2025,p19) أو "الدولة الرقمية" الذي يشبه في جوهره مصطلح "الدولة" التي تعني استعمال الدولار في المعاملات اليومية وتقوم الودائع والقروض. يتميز تأثير الاستعمال الواسع للعملات المشفرة على النظام المالي للبلد بأبعاده المتعددة؛ فبينما يقدم فرصة للنمو في بعض الدول يمكن أن يؤدي إلى مشاكل اقتصادية خطيرة في دول أخرى. ويتوقف ذلك على عدة عوامل تتعلق بالظروف الاقتصادية لكل دولة وقدرتها على التكيف مع التطورات التكنولوجية فضلا عن درجة توسع استعمال هذه العملات على المستويين الفردي والمؤسسي. ويمكن توضيح ذلك في النقاط التالية:

- تمثل العملات المشفرة فرصة جديدة في مجال التمويل الدولي كبديل للتراخيص التقليدية الممنوحة للمؤسسات المصرفية، حيث توفر وسائل أسرع وأرخص لتنفيذ المعاملات والتسويات الدولية. فمثلا يمكن إنجاز معاملات مالية عبر الحدود خلال دقائق باستخدام البتكوين وبتكلفة رمزية مقارنة بالوقت والتكلفة المرتبطة لاستخدام الأنظمة البنكية التقليدية مثل (SWIFT).

- تكمن الفائدة الأساسية للعملات المشفرة في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير الخدمات المالية للأشخاص الذين لا تشملهم الخدمات المصرفية، إذ تمثل منصات فعالة للأفراد في المناطق التي تفتقر إلى البنية التحتية التقليدية. حيث تمكنهم من ممارسة الأنشطة المالية والاحتفاظ بشراقتهم بطريقة آمنة (difuza, 2024,p203)

يمكن أن يؤدي تبني العملات المشفرة من جهة أخرى إلى تفاقم عدم المساواة الاقتصادية فالتبني السريع لهذه العملات يميل إلى خدمة الفئات التي تملك المعرفة التقنية وتملك الموارد التكنولوجية مسبقا، في حين تبقى الفئات الفقيرة والأقل تعليما خارج نطاق الاستفادة؛ فتصبح الفجوة الرقمية أكثر وضوحا. كما يمكن أن تصبح العملات المشفرة وسيلة لإعادة توزيع الدخل من الفقراء إلى الأغنياء فتقلبات أسعارها الحادة قد يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة للفئات الضعيفة التي تحاول الاستثمار في العملات المشفرة على أمل تحقيق مكاسب سريعة دون فهم كاف للمخاطر (muslim, 2024,p159-160).

- قد تؤثر العملات المشفرة على أسعار صرف العملات المحلية وبالتالي انخفاض قيمتها (Tekat, 2023,p738) وقد تؤدي إلى تسريع وتيرة خروج رؤوس الأموال إلى الخارج وتفاقم مشكلات السيولة في الأسواق المحلية ما يشكل خطرا حقيقيا على الاستقرار المالي في المدى الطويل.

- تشكل العملات المشفرة تحديا كبيرا للنظام المالي التقليدي من خلال الحد من سيطرة البنوك المركزية على الأدوات النقدية الأساسية وبالتالي الحد من فعالية السياسة النقدية في التحكم في التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار. ويكون تأثير العملات المشفرة أكثر حدة في أسواق الدول النامية أين تكون قدرة السلطات النقدية في التحكم في السيولة محدودة أساسا. ولتحافظ البنوك المركزية على أهميتها وسلطانها أصبح من الضروري أن تعيد النظر في استراتيجياتها والعمل على دمج تقنية البلوكشين في عملياتها وتطوير عملتها الرقمية الخاصة؛ حتى لا تواجه تحديات من قبل جهات مالية ناشئة أكثر قدرة على التكيف مع هذه التكنولوجيا الحديثة (muslim, 2024,p158-160).

من خلال ما سبق تظهر الحاجة لتنظيم سوق العملات المشفرة من خلال تطوير استراتيجيات وقوانين فعالة توازن بين محاربة آثارها السلبية والقدرة على التكيف مع التطور المستمر. وفيما يلي بعض الجوانب التي يجب أخذها بعين الاعتبار (Tekat, 2023,p742):

- استعمال القوانين لمنع إساءة استخدام العملات المشفرة في غسيل الأموال، تمويل الإرهاب والأنشطة غير القانونية الأخرى. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إجراءات "إعرف عميلك" الصارمة التي تمكن بورصات العملات المشفرة من تحديد وتتبع المستخدمين.
- حماية المستهلك من خلال الإفصاح عن مخاطر الاستثمار وتوفير سهولة الوصول إلى المعلومات حول الأصول الرقمية والتأكد من أن للمستهلكين حقوق حماية في حال التعرض للاحتيال أو فقدان الوصول إلى أصولهم.
- ضمان الاستقرار المالي من خلال الحد من التقلبات الشديدة في أسعار العملات المشفرة وقد يشمل ذلك فرض قيود على الرفع المالية أو التداول بالهامش في بورصات العملات المشفرة.
- توفير إشراف قوي على بورصة العملات المشفرة وفرض عقوبات صارمة على البورصات التي لا تمتثل للتنظيمات.
- صياغة قوانين تساعد في ضمان خضوع الدخل الناتج عن التداول أو الاستثمار في العملات المشفرة للضرائب وفقا للقوانين المحلية.
- من المهم أيضا رفع مستوى الوعي العام حول مخاطر وفوائد العملات المشفرة فبرامج التعلم الفعالة يمكن أن تقلل من الأخطاء وإساءة الاستخدام.

III- تطور تبني العملات المشفرة في مناطق النزاع (فلسطين، أوكرانيا وروسيا نموذجا):

أظهر الغزو الروسي لأوكرانيا التحديات التي قد تواجه النظام المالي التقليدي أثناء الحروب والصراعات السياسية. فبعد بداية الحرب مباشرة ظهرت العواقب المالية على البنوك الأوكرانية التي أصبحت تواجه اضطرابات حادة في عملياتها، مما أدى إلى تدهور كبير في ملفاتها الائتمانية وخفض تصنيفها إلى "فئة قريبة من التعثر". أما البنوك الروسية فقد واجهت ظروفًا صعبة شملت العجز عن إجراء المعاملات الدولية خاصة بعد فصل بعض البنوك عن شبكة المدفوعات الدولية SWIFT، وسحب الودائع من قبل العملاء الأفراد وارتفاع مخاطر القروض المتعثرة مما أدى إلى تشديد شروط الائتمان وتفاقم التوتر الاقتصادي الناتج عن العقوبات (ocde, 2022,p9).

أما في حالة فلسطين فقد حال الصراع الفلسطيني-الصهيوني المستمر دون ازدهار النظام المالي بسبب الأضرار الكبيرة على البنية التحتية، وزاد الأمر سوءا بعد 7 أكتوبر 2023. ويتجلى ذلك بوضوح في نسبة الشمول المالي التي لم تتجاوز حسب معطيات البنك الدولي نسبة 40.6% سنة 2024.

يعد التعامل بالعملات المشفرة من أبرز الخيارات المتاحة أمام الدول المتأثرة بالنزاعات المسلحة لمواجهة الأزمة وتجنب القيود التي تفرضها الحرب، لاستقلالها عن المؤسسات المالية التقليدية ولما تتميز به من خصائص متعلقة بالأمان والسرية. وفي هذا الإطار؛ يظهر الجدول رقم (01) في الملحق تطور مؤشر تبني العملات المشفرة في كل من فلسطين وأوكرانيا وروسيا خلال الفترة (2021-2024).

ويمكن تفسير النتائج على النحو التالي:

-احتلت فلسطين (تتعلق البيانات في بعض السنوات بغزة والضفة الغربية فقط) سنة 2022؛ المرتبة 31 حسب مؤشر تبني العملات المشفرة. ويعود سبب هذا التقدم المعترف إلى محاولة التغلب على الحصار الإسرائيلي وإلى استخدامها كوسيلة لتبادل الأموال من طرف حركة حماس، التي شجعت أنصارها على استخدام العملات المشفرة لجمع التبرعات سنة 2019 (ergun, 2024,p68) لكن الدمار الكبير الذي أصاب البنية التحتية وصعوبة الاتصال بالإنترنت في السنتين الأخيرتين أدى إلى تراجعها إلى المرتبة 66 سنة 2024.

- تحتل أوكرانيا مرتبة متقدمة حسب مؤشر تبني العملات المشفرة حتى قبل اندلاع الحرب الأوكرانية الروسية نهاية فيفري 2022، فقد احتلت المرتبة الرابعة سنة 2021. وهذا بفضل الاصلاحات المالية وتطور قطاع التكنولوجيا المالية (fintech). تحسنت وضعية أوكرانيا حسب نفس المؤشر سنة 2022 بسبب قانون "on virtual assets" الذي ينظم تداول العملات المشفرة وبسبب إعلان الحكومة الأوكرانية رسمياً قبول التبرعات بهذه العملات؛ حيث تلقت أكثر من 100 مليون دولار في بداية الحرب (wu, 2023,p264) ، تراجعت أوكرانيا إلى غاية المرتبة السادسة سنة 2024 بسبب تغير منهجية المؤشر نفسه حيث تم إلغاء معيار (p2p) الذي يعكس الاستخدام المباشر للعملات المشفرة من طرف الأفراد، وتضرر البنية التحتية بسبب الحرب.

- تحاول روسيا توسيع اعتمادها على العملات المشفرة في تعاملاتها المختلفة وقد عرف ترتيبها وفق مؤشر تبني العملات المشفرة تحسناً في السنوات الاخيرة، حيث تقدمت من المرتبة 18 سنة 2021 إلى المرتبة 9 سنة 2022؛ ثم إلى المرتبة 7 سنة 2024 بعد تراجع مؤقت سنة 2023. ويعود هذا التقدم أساساً إلى استخدام روسيا لهذه العملات للتحويلات ومواجهة العقوبات الاقتصادية والمالية المفروضة عليها خاصة أن طبيعتها اللامركزية تسمح بذلك. ففي أعقاب غزو روسيا لأوكرانيا وبعد فرض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وعدة دول أخرى عقوبات على التحويلات الدولية والمعاملات المالية الروسية؛ ارتفع حجم المعاملات بالبتكوين في البورصات المركزية المقومة بالروبل الروسي إلى مستويات مرتفعة للغاية. ما يؤكد أن أسواق العملات المشفرة اكتسبت إهتماماً متزايداً باعتبارها بديلاً استراتيجياً لقنوات التجارة والمدفوعات العالمية ووسيلة لتجاوز الرقابة التي يفرضها النظام المالي التقليدي وهذا ما يتماشى مع فكرة أن العملات المشفرة يمكن أن تستخدم كمخزن للقيمة للتقليل من الخسائر المالية أثناء الاضطرابات السوقية (sultan, 2022,p1-2). خاصة أن الأداء الحالي لسوق العملات المشفرة يعزز الثقة في قدرته على التكيف مع الصدمات الاقتصادية والسياسية المختلفة.

IV- الخلاصة :

تواجه العملات المشفرة والنظام المالي اللامركزي النظام المالي التقليدي؛ فمميزاتها المختلفة تجعل منها الأداة الأكثر فعالية في مجال التمويل الدولي وتعزيز الشمول المالي، لكن الاعتماد الواسع على العملات المشفرة في مختلف المعاملات المالية قد يؤدي إلى تقليص دور البنوك المركزية والحد من فعالية السياسة النقدية في السيطرة على التضخم وبالتالي زعزعة الاستقرار المالي للبلد. وتتفاقم الآثار السلبية للعملات المشفرة في البلدان النامية بسبب ضعف مؤسساتها المالية التقليدية وعدم قدرتها على المنافسة مقابل التطور المستمر الذي يشهده النظام اللامركزي.

تحاول مختلف الدول المتأثرة بالنزاعات المسلحة استعمال العملات المشفرة للتخفيف من آثار الحرب ومواجهة تداعياتها، حيث يؤكد الأداء المسجل في سوق العملات المشفرة في فترات التوترات السياسية؛ قدرته على التكيف مع الظروف الاقتصادية والسياسية المختلفة. ويشير تطور مؤشر تبني العملات المشفرة إلى اعتمادها من طرف أوكرانيا وفلسطين لجمع التبرعات ومحاولة روسيا استعمالها لمواجهة العقوبات المالية والاقتصادية المفروضة عليها.

V- النتائج والاقتراحات:

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية:

- يساهم الطابع المضاربي للعملة المشفرة وعلى رأسها البيتكوين في حدوث تقلبات حادة ومستمرة في أسعارها، الأمر الذي حال دون نجاحها في التحول إلى وسيلة دفع في المعاملات اليومية الصغيرة، كما لم تنجح منصات التمويل اللامركزي في تمويل أي معاملات حقيقية على أرض الواقع.

- لا يوجد اتفاق دولي حول كيفية التعامل والتعايش مع انتشار استعمال العملات المشفرة، في حين تتفاقم الحاجة لتنظيم سوق العملات المشفرة عن طريق فرض قوانين فعالة ومرنة في نفس الوقت.

- تعيق الحروب والصراعات السياسية عمل المؤسسات المالية التقليدية، فتظهر الحاجة إلى اعتماد العملات المشفرة من طرف الدول المتضررة لمواجهة تداعيات الحرب.

- اعتمدت كل من أوكرانيا وفلسطين على العملات المشفرة لجمع التبرعات. كما حاولت روسيا استعمالها للتحايل على العقوبات المفروضة عليها.

الاقتراحات:

- ضرورة الوصول إلى اتفاق دولي ينظم التعامل بالعملات المشفرة لتحقيق التكامل بين النظام المالي التقليدي والنظام اللامركزي.
- تقنين سوق العملات المشفرة بشكل يضمن عدم استعمالها في مختلف الأنشطة غير القانونية كتمويل الارهاب أو تجارة المخدرات.
- دمج تقنية البلوكشين في عمل الأنظمة التقليدية واعتماد عملات رقمية خاصة بالبنوك المركزية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.
- نشر الوعي بين الأفراد حول الأهمية المتنامية والأخطار المحتملة للعملات المشفرة.

- ملاحق :

الجدول (1) : مؤشر تبني العملات المشفرة في فلسطين، أوكرانيا وروسيا (2021-2024).

| 2024 | 2023 | 2022 | 2021 | |
|------|------|------|------|-----------------------------|
| 66 | 69 | 31 | / | فلسطين (غزة والضفة الغربية) |
| 6 | 5 | 3 | 4 | أوكرانيا |
| 7 | 13 | 9 | 18 | روسيا |

Sources : Chainalysis, the 2021-2024 geography of crypto reports

- الإحالات والمراجع :

- 1- Matteo , Aquilina. et al. (2025). *Cryptocurrencies and decentralised finance: functions and financial stability implication*. BIS Papers No 156.
- 2- bank, european central. (2025, 07 04). *what is bitcoin*. Récupéré sur european central bank: <https://www.ecb.europa.eu/ecb-and-you/explainers/tell-me/html/what-is-bitcoin.en.html?>

- 3- Bashir, Imran. (2018). *Mastering Blockchain, Distributed ledger technology, decentralization, and smart contracts explained* (éd. Second Edition). uk: Packt Publishing.
- 4- buterin, vitalik. (2014). *ethereum a next generation smart contract and decentralized application platform*. white paper: etheteum.org. Récupéré sur <https://courses.cs.duke.edu/spring23/compsci512/papers/ethereum.pdf>
- 5- chainalysis. (2024). *the 2024 geography of crypto report*. Récupéré sur <https://go.chainalysis.com/2024-geography-of-cryptocurrency-report.html>
- 6- dilfuza, abdurashidova. (2024). the impact of cryptocurrencies on the global economy. *euopean journal of management, economoics and business*, 1(3), p. 201.
- 7- ergun, zeliha. can. (2024). the impact of intrnation conflictson the cryptocurrencies market: the case of israel-palestine conflict. *poliitik ekonomik kuram*, 8(1), p. 68.
- 8- ethereum. (2025, 07 08). *what is ethereum*. Récupéré sur www.ethereum.org/what-is-ethereum
- 9- Harvey, Campbell. R. (2021). *defi and future of finance*. usa: national bureau of economic research.
- 10- investopedia. (2025, 07 04). *What Is Ethereum and How Does It Work?* Récupéré sur investopedia: <https://www.investopedia.com/terms/e/ethereum.asp>
- 11- Mauro , Conti. et al. (2018). Survey on Security and Privacy Issues of Bitcoin. *IEEE*, 20, pp. 3419-3420.
- 12- muslim, muslim. (2024). cryptocurrencies and their impact on traditional monetary systems:an exploratory study. *advances in economics and financial studies*, 2(3), pp. 159-160. Récupéré sur <https://advancesinresearch.id/index.php/AEFS/article/view/312>
- 13- nakamoto, satoshi. (s.d.). *a peer-to-peer electronic cash system*. Récupéré sur <https://bitcoin.org/bitcoin.pdf>
- 14- ocde. (2022). *impacts of russian invasion of ukraine on financial market conditions and resilience assesmnt of global financial markets*. paris: ocde publishing.
- 15- saliha, thiery. Jahangir,sultan. (2022). cryptocurrency liquidity during the russia-ukraine war: the case of bitcoin and ethereum. *the journal of risk finance*, pp. 1-2.
- 16- tekak , sukomardojo. et al. (2023). cryptocurrencies and macro-economic stability: impacts and regulations. *international journal of science and society*, 5(4), p. 738.
- 17- wu, jiaiyong. (2023). cryptocurrencies under local conflict: evidence fromsoaringcrude oil price. *highlights in business, economics and management*, p. 264.

18- صقر, وفاء. محمد. (2024). دور العملات الافتراضية المشفرة في جريمتي غسل الأموال وتمويل الارهاب مجلة البحوث الفقهية والقانونية. 1426-1428. (46), pp.